أُسُس التغيّر الاجتماعي عند مالك بن نبي

د. بلخيري مراد
جامعة برج بوعريريج

الملخّص:

يُعتبر موضوع التّغير الاجتماعي من أهمّ الموضوعات في علم الاجتماع، فقد لاقى اهتماما من العلماء والباحثين الغرب والعرب، مسيحيين ومسلمين وغيرهم. وكان الغرض من دراسة هذا الموضوع هو إيجاد السّبل العلمية السّليمة لإحداث التّغيير على مستوى المجتمعات المتحضّرة (التّغيير نحو الأحسن).

وساهم مالك بن نبي في هذا المجال بعدّة كتب ومقالات، زيادة على المواضيع الاجتماعية الأخرى، ممّا جعله يحتلّ مكانة مرموقة لدى المهتمّين بعلم الاجتماع وبقضية التّغيّر الاجتماعي بصفة خاصة. فكان جهده الفكري مترابطا ومتناسقا، موضوعيا وقابلا للتّطبيق في المجتمعات النّامية.

وسنعكف في هذا العمل البحثي على تبيان الأسس التي يتمّ وفقها التغيّر الاجتماعي حسب مالك بن نبي.

الكلمات المفتاحية: التغيّر، التغيّر الاجتماعي.

Summary:

The subject of social change is considered one of the most important topics in sociology. It has received interest from scholars and researchers in the West and the Arabs, Christians, Muslims and others. The purpose of this study was to find the right scientific methods to bring about change at the level of civilized societies (change towards the better).

In this field, Malik Ben Nabi contributed several books and articles to other social issues, which placed him in a position of great interest in sociology and in the issue of social change in particular. His intellectual effort was coherent and consistent, objective and applicable in developing societies.

In this research work we will explore the basis for social change according to Malik ben Nabi.

Keywords: Change, Social Change.

مقدّمة:

يعدّ التغيّر الاجتماعي سنّة من السّنن الكونية، فلا شيء جامد بل الكلّ في ديناميكية معيّنة وحركية، لتأدية دور محدّد أو بلوغ أهداف مرغوبة، والمجتمعات الإنسانية من الأمور التي لا تعترف بالسّكون، فهي تتطوّر أو تتقهقر، في فترات زمنية متقاربة تارة ومتباعدة تارة أخرى.

فابن خلدون مثلا يؤكّد على أنّ الدّولة كنظام سياسي ومنها المجتمع، لهما دورة حياة خلال فترة زمنية محدّدة –حوالي120 سنة–، تمرّ خلالها الدولة بمراحل حياتية تبدأ حسبه بالنشأة ثمّ الرقي والازدهار والتطوّر ويكون في هذه الفترة نوع من الترف المادي والاقتصادي وحتى الاجتماعي... لتأتي مرحلة أخرى هي التراجع والضّعف وقد تصل حدّ الزوال.

وعليه هناك اتفاق بين مجمل العلماء والباحثين على أنّ المجتمعات وأنظمتها تعرف حركية في اتجاهات متعدّدة، ولا تعترف بالسّكون، كما ادّعى أوجيست كونت. فالتغيّر الاجتماعي من بدايات تأسيس علم الاجتماع إلى اليوم يبقى الموضوع الرّئيسي والهام في علم الاجتماع، وذلك للكشف عن مسارات المجتمعات المختلفة، وطرق سيرها، لضبطها تارة ولتوجيهها نحو الأهداف المسطّرة تارة أخرى.

فالموضوع هام بالنسبة لكل المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، الذي عرف العديد من المحطات التاريخية التي أثرت على توجهاته، وغيرت الكثير من المعطيات بشأن فكرة التغيّر الاجتماعي (غير المقصود) أو التغيير الاجتماعي (الواعي والمقصود) وخاصة في حقبتي الاستعمار والاستقلال، وهنا جاء طرح مالك بن بني ونظرته إلى التغيّر الاجتماعي، لتكون الصفحات

الموالية محاولة لإبراز وتوضيح الأسس التّي يراها مالك بن نبي كفيلة لإحداث التقدّم والحركية المنشودين للدّولة الجزائرية الفتية والمجتمع الجزائري الذّي له خصائصه السوسيو–اقتصادية والثّقافية المميّزة.

1/ ماهية التغيّر الاجتماعي:

التغيّر هو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، وعندما نقول التغيّر الاجتماعي(Social Change) يعني الانتقال من نظام اجتماعي إلى أخر، مثلا من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. فالنظام الاجتماعي الموجود الآن يختلف عن النظام الاجتماعي المشاعي أو النظام ما قبل الرأسمالي، أو المجتمع ما قبل الصّناعي؛ أي أنّ المجتمعات البشرية عرفت العديد من الأنظمة الاجتماعية قبل أن تصل هذه المرحلة من التطوّر والدافع وراء تغيّر الأنظمة الاجتماعية، هو أنّ النظام الموجود لا يعبّر عن إرادة الأفراد المكونين للمجتمع، فطالما أنّ هناك فجوة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون يحدث التّغير للوصول إلى مجتمع يعبّر عن إرادة أفراده.

التغيُّر الاجتماعي تحول رئيسي في البنية الاجتماعية على أن التغيّرات قصيرة الأجل مثل التغيّر في معدل العمالة لا ينتج عنها تغيّر اجتماعي، وانتخاب حكومة جديدة لا يعد تغيّرًا اجتماعيًا ولكن استبدال حكومة مُنْتَخَبَة بأخرى دكتاتُورية تُحْدِث تغيّرًا اجتماعيًا.

ويستخدم هذا المصطلح في دراسة التّاريخ، والاقتصاد، والسياسة، وتشمل موضوعات مثل نجاح أو فشل مختلف النظم السياسية، والعولمة، والتحول الديمقراطي، والتنمية والنمو الاقتصادي.

ومصطلح التغيّر الاجتماعي يمكن أن يشمل مفاهيم واسعة بقدر ثورة ونقلة نوعية، لتضييق تغييرات مثل قضية معينة داخل الحكومة، ومفهوم التغير الاجتماعي ينطوي على قياس بعض خصائص هذه المجموعة من الأفراد. وفي حين إن هذا المصطلح عادة إلى تطبيق التغييرات التي تعود بالفائدة على المجتمع، وأنها قد تؤدي إلى آثار جانبية سلبية أو العواقب التي تؤدي إلى تقويض أو إلغاء أساليب الحياة القائمة التي تعتبر ايجابية.

2/أشكال التغيير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي هو موضوع في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، ولكنه ينطوي أيضا على العلوم السياسية، الاقتصاد، التاريخ، علم الإنسان، والعديد من العلوم الاجتماعية الأخرى. ومن بين العديد من أشكال التغيير الاجتماعي، نذكر باختصار:

- تهيئة المسرح للتّغيير الاجتماعي.
- العمل المباشر.
- الاحتجاج والدّعوة،
- تنظيم المجتمع المحلي والمجتمع.
- الممارسة.
- الثورة.
- النشاط السياسي.

3/ خصائص التغير الاجتماعي وطبيعته:

التغير سُنة طبيعية، تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة. وقديماً، قال الفيلسوف اليوناني، هيراقليطس، إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم؛ ومثّل فكرة التغير بجريان الماء، فقال: " أنت لا تنزل النهر الواحد مرتَين؛ إذ إن مياهاً جديدة، تجري من حولك أبداً."

يتجلى التغير في كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية؛ ما حدا ببعض المفكرين وعلماء الاجتماع على القول بأنه لا توجد مجتمعات، وإنما الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية، في تغير وتفاعل دائبَين. أمّا الجمود نفسه، في أيّ ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، فأمر لا يمكن التسليم، ولا الموافقة عليه؛ إذ المجتمعات الإنسانية المختلفة، منذ فجر نشأتها، تعرضت للتغير خلال فترات تاريخها. كما لا يقتصر التغير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة، الإنسانية والاجتماعية؛ وإذا بدأ، فمن الصعب إيقافه، نتيجة لِما بين النظُم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي بعامة، من ترابط وتساند وظيفي .

وفى هذا الصدد، حدد ولبرت مور أهم سمات التغيّر، كما يلي:

أ. يَطَّرِد التغير في أيّ مجتمع أو ثقافة، ويتسم بالاستمرارية والدوام.

ب. يطاول التغير كلّ مكان، حيث تكون نتائجه بالغة الأهمية.

ج. يكون التغير مخططاً مقصوداً، أو نتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات المقصودة.

د. تزداد قنوات الاتصال في حضارة ما بغيرها من الحضارات، بازدياد إمكانية حدوث المستحدثات الجديدة.

هـ. تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية، والجوانب الاجتماعية المخططة، منتشرة على نطاق واسع، على الرغم من الجنوح السريع لبعض الطرق التقليدية.

4/ أنواع التغير وعوامله:

يكاد علماء الاجتماع يتفقون على ثلاثة أنواع من التغير الاجتماعي، هي:

أ. التغير الخطي المستقيم: يتخذ صورتَين: الأولى، تغير تراجعي، وهو الذي يربط أصحابه بين التغير والتأخر؛ والثانية، تغير تقدمي ارتقائي، يربط أصحابه بين التقدم والتغير.

ب. التغيّر الدائري: يرى أصحاب هذا الرأي، أن الإنسان يتطور نموه من الميلاد إلى الطفولة، إلى البلوغ إلى النضج والاكتمال، إلى الشيخوخة والموت؛ ثم يعود المجتمع من حيث بدأ، مرة أخرى. ويرى ابن خلدون، مثلاً، أن المجتمعات تمر بمراحل دائرية، تبدأ بالطفولة ثم مرحلة الشباب والنضج، ثم مرحلة الشيخوخة.

ج. التغير الملحوظ أو المتذبذب: و يأخذ شكل حركات ومظاهر صاعدة وهابطة.

وفي هذا الإطار، استعرض بعض علماء الاجتماع، دور بعض العوامل في إحداث التغير. وكان من أهمها دور الأفراد، وتأثير كلٍّ من العوامل المادية والأفكار. وقد قدم جينزبرج تحليلاً علمياً منظماً لأهم العوامل المفسرة للتغير الاجتماعي، وهي:

أ. الرغبات والقرارات الواعية للأشخاص.

ب. أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة.

ج. التغيرات البنائية، والتوترات الاجتماعية.

د. المؤثرات الخارجية، كالاتصالات والغزو الثقافي.

هـ. الأفراد المتميزون أو جماعات المتميزين.

و. التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة، عند نقطة معينة.

ز. الأحداث العنيفة.

كما أكد أوبنهايمر Oppenheimer أثر الصراع الدولي، في العصر الحديث، في التغير الاجتماعي؛ لتأثيره العميق في بناء المجتمعات: الاقتصادي والسياسي، والسياسات الاجتماعية، ومعايير السلوك. وكذلك الصراع بين الجماعات المختلفة، في داخل المجتمع، ما زال مصدراً رئيسياً للتجدد والتغير الاجتماعيَّين؛ وهو يشمل الصراعات الطبقية، التي تمثّل عاملاً مهماً من عوامل التغير، وبخاصة في العصر الحديث؛ فضلاً عن اشتماله على الصراع بين الأجيال المختلفة، أيْ الأجيال القديمة، كجيل الأجداد والآباء؛ وجيل الأبناء والأحفاد، والنقد المتبادل بينهما.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة في إحداث التغير الاجتماعي، إلا أن علماء الاجتماع، قد اختلفوا في تفسيره. فلقد عزا كارل ماركس عوامل التغير إلى الأساس المادي للمجتمع؛ لكونه المحرك الأساسي لكلّ عملية تغير، تنبثق منها تغيرات متعاقبة في بقية نواحي المجتمع. ونسب بعض الباحثين التغير في المجتمع إلى تغير نسق القِيم، مثال ذلك ماكس فيبر، الذي جعل العامل الديني سبباً للتغير الاجتماعي. وأكد البعض الآخر تضافر جماعة متباينة من العوامل على إحداثه؛ ويمثل هذا الاتجاه ويليام أوجبرن، الذي أقر العوامل: المادية واللامادية.

ذهب أندرسون إلى أن قبول التغيرات الاجتماعية رهن بثلاثة شروط أساسية، هي:

أ. الحاجة إلى التغيّر: الحاجة هي أمّ الاختراع، بمعنى أن يكون المجتمع في وضع، يقبل التغير، حين يكون هناك وعي بأنه لازم لتحقيق الأهداف، على نحو أكثر فاعلية.

ب. التوسع في الإشباع: ربما تقَبل التغيرات، إن كانت أقدر من العوامل القديمة على إشباع الحاجات للحضارة.

ج. النفع الثابت: قبول التغير، بسهولة، هو دليل النفع والفائدة المتزايدة.

5/ معوّقات التغير الاجتماعي:

تواجه عملية التغير الاجتماعي بعدد من العوامل المعوقة، داخل المجتمع، من أهمّها:

أ.المصالح الذاتية:

يُقابل التغير الاجتماعي بالمعارضة، كلّما تهددت مصالح الأفراد والجماعات. فلقد أكد أوجبرن مقاومة أصحاب المصالح الذاتية للتغير؛ حرصاً على امتيازاتهم، مثل: معارضة أصحاب السيارات لبناء السكك الحديدية، لخوفهم من منافستها؛ أو معارضة بعض العمال الزراعيين لدخول الآلة الزراعية، لتأثيرها في حياتهم؛ أو معارضة العمال في القطاع الصناعي لسياسة الخصخصة، لتأثيرها في طرد بعض العمال من شركات قطاع الأعمال العام .

ب. العادات والتقاليد:

تمثّل بعض العادات القديمة والتقاليد المتوارثة، معوقات دون الابتكارات. ويتصلب هذا العائق حينما يكون الكبار والشيوخ هم الحل والعقد؛ إذ يكبر عليهم تغير عاداتهم.

ج. الخوف من الجديد وتبجيل الماضي وتقديسه:

الشك في الجديد وما سوف يأتي به، يُريب كلّ المجتمعات، وبخاصة تلك التقليدية والمتخلفة. وتبجيل الماضي وإجلال موالاته، هما من معوقات التغير. ولذلك، طالما قاومت المجتمعات كلّ تغير، يعتري ما ألِفته من مفاهيم راسخة كالتغيرات التي تتعلق بخروج المرأة للعمل، أو للتعليم أو السفر إلى الخارج، أو إدخال التكنولوجيا الحديثة.

د. العوامل البيئية:

وهي تتعلق بالموقع والمناخ؛ فلقد قرن بعض العلماء الموقع الجغرافي بدرجة تخلّف المجتمع وتقدُّمه. ففي المناطق الاستوائية، مثلاً، يكون المناخ أحد المعوقات الأساسية للتغير؛ إذ على الرغم من الحاجة إليه والشعور بأهميته، إلا أن الإنسان في تلك المناطق، يتسم بالكسل والإهمال أكثر من الإنسان في المناطق الشمالية .

وهكذا يتضح أن مفهوم التغير مفهوم شامل، يهتم أو ينصب على الأوضاع الراهنة، أو ما هو كائن بالفعل، بمعنى أنه ينصب على الوجود الحقيقي. فالتغير يشير إلى تبدُّل في الظواهر والأشياء، من دون أن يكون لذلك التغير اتجاه محدد يميزه؛ فقد يتضمن تقدماً وارتقاء، في بعض الأحيان؛ وقد ينطوي على تخلّف ونكوص، في بعضها الآخر.

ونوع رابع من التغيّر الاجتماعي، يتضمّن إعادة توزيع الإمكانات والعائد منها؛ كالسّلطة والتّعليم والدّخل. وفي عام 1950م مثلاً، نجد أنّ نصف سكان الولايات المتّحدة الذّين يقل دخلهم عن المستوى القياسي كانوا من غير البيض؛ أمّا اليوم فإنّ ثلث فقراء المواطنين هم من غير البيض.

في بعض الأحيان يحدث التغيّر في المجتمع تدريجيًا، وفي أحيان أخرى تتغيّر المجتمعات بشكل مفاجئ وسريع، كما يحدث في زمن الثّورات، وقد يحدث التغيّر نتيجة للتّخطيط، أو قد يحدث دون قصد، وكلّ مجتمع يتغيَّر، ولكنّ المجتمعات لا تتغيَّر بالمعدَّل نفسه، أو في الاتجاه نفسه، وغالبًا ما يصاحب التغيّر الثوري موجة من العنف.

تفيد معظم حركات التغيّر بعض الناس أكثر من البعض الآخر، وقد تُعَاقِب بعض الناس. ولهذا السبب، فإن حدوث قليل من المقاومة ضد التغيّر شيء يتعذر اجتنابه. والعديد من أشكال التغيّر الاجتماعي تحمل بعض النتائج المفيدة كما تحمل نتائج أخرى غير مرغوب فيها.

وإذا نتج عن التغيّر تَحسُّن في الأحوال، فإن طموحات الناس تزيد، فيصبحون غير راضين بمكتسباتهم ويطالبون بالمزيد. وفي بعض الأحيان يطالبون بإجراء تغيّر في القانون. ولكن عندما يعتقد الناس أن من المتعذِّر تصحيح مظالِمَهِم في ظل النظام، فإنهم ينادون بإجراء تغيّر متطرف . وينادون بالثورة.

ولقرون من الزمان، بحث الناس عن تعليلات بسيطة للتغيّر، وكان ذلك دائمًا بالتأكيد على عوامل منفردة. وقد تصور كارل ماركس، المفكِّر الاجتماعي الألماني، أن الاقتصاد هو المصدر الرئيسي للتغيّر الاجتماعي. واليوم يرى العلماء أن تلك التعليلات لا تفي لتفسير الأحداث المعقدة للتغيّر الاجتماعي. ويعتقد العديد من علماء الاجتماع أن المجتمعات أنظمة، ويدَّعون أن أي تغيّر في جزء من المجتمع يقود إلى تغيّر في أجزاء أخرى دون تفضيل على سبيل المثال، فإن السيارة . وهي نتاج لتغيّر تقني . خلقت أنواعًا من التغيّر بشأن مكان إقامة الناس وعملهم، وفي مجال نشاطاتهم في أوقات الفراغ.

6/ التغيّر الاجتماعي عند مالك بن نبي:

عاش الرّجل حقبتين مختلفتين الأولى كانت أثناء الاستعمار (الإستدمار) الفرنسي أمّا الثانية فكانت إبان الاستقلال، وهنا عالج فكرة الاستقلال في إحدى مقالاته حيث لم يعتبرها مجرد إعلان السّيادة الوطنية بل اعتبره أداه للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية (إذ يرى أن الشخص أو الدولة المستقلين يستطيعان تنمية نفسهما عكس المستعمر أو المقيد).

ويرى أن التنمية تتطلب تكاثف جهود الأفراد في المجتمع من أجل البناء والتشييد، كما ركز على عامل الانضباط النفسي الذي يجب أن يتحلى به حاملو راية التعمير والبناء خاصة بعد الاستقلال أو تلك الأجيال المستمرة في مخطط التغيير أو التنمية في مختلف مجالات عملتين إستراتيجيتين والاجتهاد فيه والمثابرة عليه، بالشكل الذي يساهم في صنع الدولة بالشكل الذي يوافق تطلعات وجهود وأهداف هذه الأجيال.

فيرى بأن الدولة تصنع نفسها بما تنجزه من أعمال فهي السبب الذي تؤثر فيه نتائجه (أي هي سبب الانجاز والمتأثر بالنتائج) وهو ما يتضح جليا من خلال تعريفه للمجتمع حيث يعتبره تنظيم معين ذو طابع إنساني يتم طبقا لنظام معين هذا النظام يقوم على 03 عناصر:

-الحركة – إنتاج أسباب الحركة – وتحديد اتجاه الحركة.

*فالحركة : تعني الجهود المبذولة من طرف المجتمع ككل أفرادا وحكومة، أي لابد من تكاثف جهود الجميع، وليس فئة على حساب فئة أخرى.

*إنتاج أسباب الحركة: أي خلق الوسائل المادية والمعنوية التي تنتجعن الحركة (الأسباب الذاتية).

*تحديد اتجاه الحركة: لابد أن تكون هناك دولة بهياكلها تقوم بتحديد اتجاه الحركة بطريقة مدروسة وموضوعية (وضع الأهداف المراد بلوغها).

كما أشار إلى دور التربية والتعليم، والأهمية القصوى التي يجب أن توليها أي دولة لفئة الشباب من هذه الناحية، فالتعليم والتربية ينتجان رجال المستقبل وحاملي مشعل التغيير والتقدم والتنمية بما له من أفكار.

أمّا بالنسبة لعلم الاجتماع فقد اعتبره مالك بن نبي أداة رقابية، إذ أنّ علماء الاجتماع يقدّمون للمسؤولين أداة رقابية لا تنفصل عن جهاز التّخطيط، مؤكّدا على أهمّية علم الاجتماع في مختلف المجالات (حيث يبحث علم الاجتماع في الظواهر الاجتماعية المختلفة لتقدّم للمسؤولين في أجهزة الدولة المختلفة حتى تؤخذ نتائجها بعين الاعتبار، وتراعى عند إعداد الخطط والاستراتيجيات) هذه الرقابة يقابلها مصطلح النقد الذاتي في بعض الدّول.

الخلاصة:

من خلال ما سقناه حول الموضوع يمكن الخروج بفكرة أساسية مفادها انّ مالك بن نبي يقرّ ويعترف ويؤكّد في الوقت نفسه على ضرورة الانتقال من وضع أدنى إلى وضع أعلى وأفضل بالنسبة للمجتمع الجزائري حديث العهد بالاستقلال، والذّي تنقصه تجربة العمل الصّناعي ويغيب عنه الوعي بالتّحديات التيّ تفرضها الأوضاع الجديدة؛ نتيجة الممارسات التّجهيلية من الاستعمار الفرنسي.

ومن هنا فهو يأخذ بأسس ثلاثة، هي: الحركة، إنتاج أسباب الحركة وتحديد اتجاه الحركة، وهو يرى أنّها تكفل الإقلاع لأيّ مجتمع؛ ولكن إذا علمنا انّ المجتمع الجزائري كان معظم أفراده أميين، ومعظم إطاراته وكوادره السياسية لها خبرة متواضعة في التسيير ... فالحكم أنّ التغيّر الذي يصبوه مالك بن نبي من خلال كتاباته يبقى نظريا وحبيس الكتب، كون القاعدة الرئيسية التي يُبنى عليها التّغيير غائبة وهي الوعي والتأهيل....

هذا وركّز مالك بن نبي على دور عالم الاجتماع أو المتخصّص في علم الاجتماع، بوصفه طبيب المجتمع، يقدّم تشريحات واقعية للسلطة لاتخاذ القرارات المناسبة في مختلف القضايا الاجتماعية والمجتمعية، ولكن المعروف أنّ هؤلاء بقوا مُهمّشين وما يزالون إلى اليوم وهم خارج حسابات السّلطة والمجتمع عموما، نتيجة ما يتخبّط فيه المجتمع من جهل وتدنّي القيم الاجتماعية والثّقافية.

المراجع :

1. بن نبي، مالك. (1986). ميلاد مجتمع (ط3) (ج1) شبكة العلاقات الاجتماعية. ترجمة/شاهين عبد الصبور. دمشق: دار الفكر.

2. الجوهري، محمد وآخرون. (1995). التغير الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

3. حسن، عبد الباسط محمد. (1982). علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة غريب.

4. سعد، عبد الحميد محمود. (1980). دراسات في علم الاجتماع الثقافي، التغير والحضارة. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

5. السيّد الحسيني. (1978). مفاهيم علم الاجتماع (ط2). الدوحة: دار قطري بن الفجاءة.

6. عبد المعطي، عبد الباسط ، الهواري، عادل. (1985). علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

7. غيث، محمد عاطف. (1995). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

8. النكلاوي، أحمد وأخرون. (2003). دراسات في علم الاجتماع. تحرير أحمد زايد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

9. Davis, K . (1950). Human Society. New York : Macmillan Co. Press.
10. Firth, R . (1961). Elements of Social Organization. London: Pergamon Press.
11. Moore , W.E. (1963). Social Change. New Jersey : Prentice Hell.